ثالثاً: أجرى السوفيات تعديلات، في ما يتعلق بالمؤتمر، على النحو التالي:

(أ) الاعداد للمؤتمر: اذ يرى السوفيات ان مهمة الاعداد المحدّد لعقد المؤتمر الدولي تفوق اي مهمّة اخرى، ويجب اجراؤها «من خلال الاشكال المرنة والاجهزة ذات القنوات العديدة المشهود بها»(٤٤). ويلاحظ، هنا، أنه لم يتمّ ذكر الاقتراح السوفياتي بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، وانما قدّمت سلسلة من الاقتراحات الاخرى في هذا المجال، مثل:

- اجراء مناقشات ومشاورات غير رسمية للاعضاء الدائمين في مجلس الامن، تتعلق بعقد المؤتمر الدولي.
- اجراء حوار ثنائي ومتعدد الطرف للمشاركين في التسوية، بشكل مباشر، ومن طريق وسطاء.
- اقرار منصب مندوب خاص للشرق الاوسط لدى السكرتير العام للامم المتحدة، وتعيين شخصية ذات سمعة عالية فيه، يمكن لها ان تنضم الى اعداد المؤتمر الدولي في مراحله الاولى.
- ينبغي انجاز ذلك في فترة تتراوح من ستة الى تسعة شهور، حيث يمكن خلالها «وضع الصيغة المحددة والمقبولة لكافة الاطراف حول معايير رئيسة لمؤتمر الشرق الاوسط»(٤٥).

(ب) طبيعة المؤتمر وصلاحياته: ان المؤتمر الدولي المطروح «من شأنه ان يأتي وسيطاً جماعياً، ولكنه ليس وسيطاً فحسب. فهو يشكل نوعاً من شبكة تأمين تحمي المفاوضات من الفشل ويساعد بذلك على ايجاد حل للمسائل الاقليمية العديدة»(٤٦). هذا التحديد الجديد لمفهوم المؤتمر الدولي يختلف، اختلافاً كبيراً، عن المفهوم السوفياتي السابق عن «المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات»، أو حتى «المؤتمر الدولي الفعال». وضمن هذا المفهوم الجديد، فان الاسئلة المتعلقة بطابع المؤتمر الدولي، وجدول اعماله، وتشكيله، وصلاحياته، يجب ان تكون الاجابة عنها ثمرة للمناقشات مع كل الاطراف للتوصل الى «حلول وسط» بشأنها؛ حيث تعتبر هذه «المهمة ذات اولوية اليوم»(٤٧). والمرحلة التي يتم فيها ذلك «تقتضي حل بعض المسائل المبدئية»، ومنها ـ حسب التصور السوفياتي ـ «القاعدة السياسية والقانونية للمؤتمر، ومشاركة الفلسطينيين فيه»(٤٨). امّا القضايا الاخرى، فمن الافضل تركها للمؤتمر ذاته(٤٩)

(ج) الضمانات الدولية: انطلاقاً من مبدأ توازن المصالح، فان التسوية يمكن أن تتضمن ضمانات امنية؛ اذ «من الواضح ان جميع اطراف التسوية في الشرق الاوسط، بمن في ذلك الفلسطينيون، يرغبون [في] أن تكون لهم الضمانات الصلبة لكي لا يتعرضوا لأي عدوان». وفي هذا الاطار، وفي ضوء خبرة تطبيق بعض التسويات الاقليمية في العالم، يمكن «تشكيل جملة من الالتزامات واجراءات المراقبة، التي بوسعها ان تناسب المتطلبات الاكثر صرامة، وتخلق الثقة اللازمة في توفير الامن»، بما في ذلك امكان ممارسة تدابير التفتيش، في حالة الارتياب، مع فترة قصيرة للانذار»؛ بالاضافة الى «تطبيق مبدأ اقامة المناطق المجردة من السلاح كلياً، وكذلك المناطق ذات التواجد العسكري المنخفض على طول خطوط الفصل المؤقتة، وعلى طول الحدود المعترف بها»، و«الاقرار باعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيماوية». وكل ذلك يجب أن يتم في اطار التزام جميع الاطراف بألّا «تشجع الارهاب واعمال التخريب الاخرى ضد بعضها البعض، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، في اي شكل من الاشكال»(٥٠)